الفصل الثالث

إحياء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في ضوء الفروض الكفائية

يمثِّل هذا الفصل المحصلة التطبيقية للتطواف الطويل الذي خاضه الباحث في هذه الدراسة، وسعيه إلى تأصيل فروض الكفاية خاصة وعلم الأصول عامة، وما يرتبط بهما من قضايا وتقاطعات فكرية ومعرفية. لذا، اتجه الباحث في هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، كلها ذات ارتباط عضوي، وأساس ارتباطها أدوارها المتوقعة لإحياء الفروض الكفائية، فجهود الفرد لا تكفي في إقامة هذه الفروض ولابد من مؤسسات وجمعيات تدعم هذه الجهود وتتبناها، وبالتالي يكون تناول الجهود الكبرى التي يتعين القيام بها من خلال المنظومات الاجتماعية المختلفة سواء التي ترعاها الدولة أو تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، أو الأفراد أنفسهم. لذا، سيتم التطرق إلى تعريف الدولة، وما يجب أن تقوم به السلطة والحكومات في إحياء الفروض الكفائية، وهذه تمثل الحلقة الأولى والمظلة الكبرى، ثم يتم تناول مفهوم المجتمع المدني، ومؤسساته، وما يمكن أن يساهم به في الفروض الكفائية، ومن ثم ندرس أولويات الخطاب الإسلامي المبتغاة من أجل نشر الفهم الصحيح للفروض الكفائية، التي لا يمكن أن تنفصم عن أولويات الجماعة والفرد، ولا أولويات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

دور الدولة في إحياء الفروض الكفائية :

بدايةً، نشير أن هناك تعاريف كثيرة لمفهوم الدولة، لا مجال للتعرض لها، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أبرز الحدود المتفق عليها في شكل الدولة الحديث، حيث يُنظَر إلى الدولة على أنها : تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على أرض معينة بصفة دائمة، وتجمع بين أفرادها روابط تاريخية وجغرافية وثقافية مشتركة. ولذلك لا يمكن الحديث عن الدولة في مجال جغرافي معين إلا إذا كانت السلطة فيها مؤسساتية وقانونية ، وأيضًا مستمرة ودائمة لا تحتمل الفراغ. كما يقترن اسم الدولة بمجموع الأجهزة المكلَّفَة بتدبير الشأن العام للمجتمع. هكذا تمارس الدولة سلطتها بالاستناد إلى مجموعة من القوانين والتشريعات السياسية التي تروم تحقيق الأمن والحرية والتعايش السلمي. وهناك علاقة مباشرة بين الدولة والمجتمع، فالدولة نابعة من الشعب، ومسؤولة من خلال أجهزتها عن حماية الشعب، والقيام بأعباء التنمية المختلفة[٣٤٤].

فالدولة تتكون من حدود سياسية واضحة، تجمع على أرضها شعب ارتضى أن يخضع لسلطتها وقوانينها ، ويعيش على أرضها ، ويستمتع بخيراتها وحمايتها له. والأهم في هذا، أن الدولة لها ثقافتها الخاصة بها، والتي تسعى إلى الحفاظ عليها، وتنطلق في بنيتها التشريعية والفكرية والاجتماعية من خلالها.

والإسلام يحض على دعم مفهوم الدولة، ويوجب الفكر السياسي الإسلامي الحفاظ على مقومات الدولة وهيئاتها ، فالدولة مهمتها حراسة الدين والرعية ، وتحقيق مقاصد الشريعة. وشكل الدولة الحديثة، الذي هو تابع للنظام الدولي الحديث، لا يعادي في كل جوانبه القيم الإسلامية، وإن تمَّ تقسيم الدول الإسلامية والعربية الآن بأشكال مفتعل ، وبحدود مصطنعة - فيها كثير من المشكلات - وضعتها قوى

---

٣٤٤) انظر تفصيلا : مفهوم الدولة وتطوره في : قاموس التنمية ، م س ، ص٥٥٢- ٥٥٥ ، وفيه نقاش ثري عن تطور مفهوم الدولة وعلاقتها بالقومية ، دورها في قضايا التنمية.

الاحتلال الغربية، ولكن بمرور السنوات، استطاعت هذه الحدود أن تفرض نفسها، وأن تتقبلها الشعوب، وتندمج في إطارها[٣٤٥]، ولو إلى حين.

ولابد على الدولة المسلمة الحديثة أن تعود إلى هويتها الحضارية، من خلال إحياء النظام العام الحاكم للأمة، وأن يكون نابعا من ثقافة الأمة وتراثها الحضاري وهذا من شأنه تحقيق الوحدة الفكرية والنفسية للشعب، وبقدر تماسك الدولة بقدر ما تنتصر على ضعفها الداخلي، وتواجه عدوها الخارجي، وهو ما يسمى "القوة الحضارية" والمتمثلة في الوعي والإرادة والإدراك، والتي تشكل نوعا من الدافعية النفسية والاجتماعية التي تجعل الشعب يندفع إلى النهضة، ذلك أن تأسيس النهضة في حد ذاته، لا يحتاج إلى قدرات بالمعنى المادي، بل يبدأ من خلال إمكانيات إنسانية وطاقات وجدانية وبالأدق الطاقة الإنسانية الحضارية[٣٤٦].

ومن هنا، فإن الإسلام حريص على دعم سيادة الدولة، ومنع تآكلها، لأن الدين ليس في القلوب فحسب، بل هو أيضًا حركة في الواقع، وكل زحزحة له في ميادين الحياة الظاهرة، ليست إلا حركة مضادة، والمؤسسات في الإسلام تقوم أصلا على أوامر شرعية تحدد أسسها وغايتها[٣٤٧]، هذا الكلام يتوجه إلى الدولة القطرية، مثلما يوجه إلى الدولة الإسلامية الجامعة لأقاليم الإسلام (دولة الخلافة).

ويجدر بالذكر أن مصطلح السلطة كان يطلق قديمًا على المنظومة السياسية الحاكمة وقتئذ مثل: الخلافة، الإمامة، الملك، السلطنة، أما مصطلح الدولة فقد كان مستعملاً ولكن بمفهوم أضيق من دلالته في عصرنا الحاضر[٣٤٨]، وقد كان مفهوم الحكم معبرًا عن كل ما يرتبط بالتحكم بمقدرات الأمة السياسية والعسكرية

---

٣٤٥) انظر: الإسلام والدولة الحديثة، د. عبد الوهاب أحمد الأفندي، دار الحكمة، لندن، ص١٥٠-١٥٢.

٣٤٦) حضارة الوسط، نحو أصولية جديدة، د. رفيق حبيب، دال الشروق، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص٢٤٢.

٣٤٧) التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية والقوانين الأوروبية، د. محمد كمال الدين إمام، مجلة المسلم المعاصر، القاهرة، العدد ١١١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤، ص١٧.

٣٤٨) المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، د. الحبيب الجنحاني، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، مارس ١٩٩٩ م، ص٣٨.

والاقتصادية والمالية والاجتماعية، والألفاظ الداخلة في دلالة الحكم هي أسماء الحاكم، أي الاسم الذي يطلق على من يحكم البلاد، وقد اختلفَ من عصر لآخر كما اختلف من مكان لآخر [٣٤٩]. فلا ينبغي أن نُسقِط مفهوم الدولة الحديث على أشكال الحكم القديمة، علما بأن المفهوم والشكل الحديثينِ مرتبطان كثيرًا بالطابع العلماني للدولة، بعكس المفاهيم القديمة للحكم، فقد كانت موصولة بالطابع الشرعي الذي يجعل الحاكم يبايعه الناس، وإن تولى الحكم بالوراثة أو بالغلبة، وكان يحتكم إلى القاضي، ويحكم بالشريعة.

أما في عصرنا الحديث، فإننا نعاني من تفرق العالم الإسلامي إلى دول متفاوتة في المساحة والسكان والحضارة، وهذا أمر واقع، بجانب أزمة شاملة في بنية الدولة والسلطة، بسبب انفصالها العميق عن الشعب وإرادته، فالدولة تعيش حالة من فقدان الاتزان (عبّرت عنها الثورات العربية الأخيرة) وتجلت أزمتها في فقدان الشرعية في الحكم، وسيادة التسلط والقمع الفكري، وتعمد السلطة – إن كانت موسرة أو فقيرة – على نشر ثقافة الاستهلاك والتبعية، مما أدَّى إلى تغييب الشعب ونخبته العلمية والمبدعة، وتعثر المشروعات الكبرى، وتعقّد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية [٣٥٠].

فالحاجة اليوم ماسة لبلورة صيغة حضارية، تضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع (الشعب ونخبته ومنظمات المجتمع المدني)، وتكون علاقة تفاعل وتكامل، باعتماد الشورى وسيادة القانون، ودعم الحريات السياسية والنقابية [٣٥١]، والأهم إعادة الاعتبار للتشريع الإسلامي فلا يكون مجرد بند دستوري دون تفعيل قانوني وواقعي، ولا استلهام لروحه في الثقافة والحكم.

---

٣٤٩) المعطيات الدلالية لألفاظ الحكم والإدارة في كتاب صبح الأعشى ، د. فاطمة العازمي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ص١٤.

٣٥٠) العرب من دولة المشروع إلى مشروع الدولة ، محمد محفوظ ، مجلة الكلمة ، بيروت، العدد ٢٦ ، شتاء ٢٠٠٠م ، ص٥١ ، ٥٢.

٣٥١) السابق ، ص٥٣ ، ٥٤.

كما يتعين أن تكون النهضة وفق أسس مشتركة بين الدول الإسلامية المعاصرة، تراعي العودة إلى جوهر الشريعة، واستلهام روحها ومبادئها، وفي نفس الوقت، تنسّق مع سائر الدول المسلمة القطرية، مستفيدة بخبراتها وكوادرها وسبقها الحضاري، أملا في إحياء ثقة مفقودة في الكفاءات المسلمة بدلاً من "عقدة الخواجة"، ووضع الأجنبي (الأشقر ذي العيون الزرقاء) في مرتبة عالية.

أما عن علاقة الدولة بإحياء الفروض الكفائية، فهي علاقة وطيدة، فلا إحياء يتجاهل سلطة الدولة، لأنها سترعاه، وتوفر له الإمكانيات، وتتبنى خطة الإحياء ورؤيته، وتقدّم للخبراء أوجه النقص التي يعانيها المجتمع لكي يحثوا الشباب وعامة الناس على التوجه إليها. ولو أخذنا مثالاً على ذلك، فهناك دول ثرية مسلمة، يغلب على شبابها التوجه نحو الدراسات الإسلامية الشرعية أما غير الجاد فهو يكتفي بالمرحلة الثانوية أو المتوسطة، ساعيا إلى الوظائف الحكومية أو إعانات الدولة الاجتماعية، ويندر من يتخصص في الطب والهندسة والعلوم وسائر المهن العصرية، فتضطر هذه الدولة إلى الاستعانة بكوادر أجنبية بعضها مسلمون وبعضها غير مسلمين، فيجب على ولي الأمر (سلطة الدولة)، بمعية الخبراء وعلماء الشريعة أن يحثوا الشباب على ذلك، ويفهموهم الأبعاد الشرعية لسد هذا النقص، وأنهم على ثغور لا تقل عن الجهاد أو الرباط.

ونفس الأمر، نجده في دولة كبيرة مثل السودان، بها من الأراضي الزراعية والمياه العذبة والغابات والحشائش مساحات هائلة، ومع ذلك يعاني الشعب من الفقر، ويغترب أبناؤه، وتوجد مجاعات في بعض أجزائه. فلابد أن يتدخل الخبراء والعلماء لكي يحضوا الناس على العمل واستثمار الخيرات الكثيرة، ويضعوا أمام السلطة وصانع القرار خطة متكاملة تعالج النقص القانوني إن وجد، وفيها من المحفزات للشباب والناس الكثير، وتقوم السلطة بتبني الخطة، وتعممها عبر توعية إعلامية وثقافية وفكرية.

وبعبارة موجزة، فإن الدولة ممثلة في حكومتها ومسؤوليها عليها عبء كبير في التعرف على مشكلات المجتمع، ووضع حلول لها، واستنهاض الهمم والكوادر لتلافي النقص، والأهم إعادة بث روح الإسلام، وجوهر الشريعة.

دور المجتمع المدني في إحياء الفروض الكفائية :

يشكّل المجتمع المدني المؤسسات والجمعيات الأهلية، غير الحكومية، المعتمدة على الجهود الذاتية، والتي تمارس جهودا خيرية في المجتمع.

ولا تنفصم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، لأن الدولة حاميةٌ لمؤسسات المجتمع المدني، وتضع القوانين المنظمة له، وتراقب أداءه، وقد تتدخل بالإرشاد والتوجيه في خططه وأعماله، والمجتمع المدني بدوره، يستظل بسلطة الدولة وقوتها، ويتحرك في جغرافيتها الداخلية، ساعيًا إلى خدمة شعبها، وقد ينطلق خارج حدودها بالعمل التطوعي لمدّ رسالته الخيرية، معززًا علاقاتها الدولية.

يجدر بالذكر أنه ليس غريبًا على المجتمع الإسلامي وجود مؤسسات أهلية، فهي راسخة منذ القدم، ووُجِدت كثير من الأنشطة الاجتماعية والحرفية والمهنية، في هيئة تجمعات أقرب إلى النقابات والتي عملت بشكل مستقل وأيضًا مكمل لسلطة الدولة، وفي أحيان كثيرة، كانت تحدث تغييرات وصراعات في قصور الخلفاء والسلاطين، دون تأثير على الفعاليات الشعبية والاجتماعية الأهلية، بجانب أنشطة أنظمة الوقف الخيرية وغيرها التي تمارس دورها مع الرعية[٣٥٢].

ولو أخذنا نظام الأوقاف السائد طيلة حكم الدولة الإسلامية منذ قرون وإلى يومنا هذا لوجدنا أنه كان معبِّرًا عن تجربة ناضجة في المجتمع المدني حسب الشروط التاريخية والمجتمعية في العصور الإسلامية المختلفة، فقد تحلت هيئات الوقف في كثير من بلدان العالم الإسلامي بطابع المؤسسية والتي بدأت بأشكال بسيطة في الإدارة، ثم تطورت لأشكال أكثر تعقيدا، سواء على مستوى كلِّ مؤسسةٍ وقفية أو

---

٣٥٢) المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق ، م س ، ص٣٨.

على المستوى العام لكل مؤسسات الوقف وارتباطها بمنظومات اجتماعية تقوم على دعمها مثل المستشفيات والمدارس والمساجد والزوايا. أيضًا، كان الوقف مستقلا في إدارته وتمويله، ولا يملك السلطان ولا أتباعه التدخل في عمله ولا مالياته، بجانب احتمائه بسلطة القضاء كشخصية اعتبارية في المجتمع، كما تمتع باللامركزية ؛ فامتدت خدماته لتشمل أقاليم عدة داخل الدولة، دون خضوع لموافقات مسبقة من السلطة أو غيرها، ولم يسجل التاريخ وجود إدارة للأوقاف رسمية تتحكم فيه، وتنوعت أيضًا أنشطته لتغطي كافة الخدمات التعليمية والصحية ومساعدة الفقراء وذوي العاهات وابن السبيل وغيرهم[٣٥٣].

أما عن تعريف المجتمع المدني Civil Society، فهناك تعريفات عدة، لعل أبرزها تعريف البنك الدولي المعد من قبل من مراكز بحثية رائدة ويعد من أكثر التعريفات المعتمدة، حيث يشير إلى أنه: المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري"[٣٥٤].

يضع التعريف السابق كل المؤسسات الخاصة، البعيدة عن السلطات الحكومية، التي يؤسسها الأفراد أو الجماعات الإنسانية، مستندة إلى قيم عديدة، تستند في جوهرها إلى الأبعاد الإنسانية الخيرية. فأهم ما تمتاز به هذه المنظمات حركتها

---

٣٥٣) نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة ، د. إبراهيم البيومي غانم، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٦٦ ، فبراير ٢٠٠١ ، ص٤٢ ، ٤٣.

٣٥٤) مفهوم المجتمع المدني ، موقع:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICS

السريعة المعتمدة على نشاط أعضائها، والمستقلة عن السلطات الحكومية بكل ما فيها من بيروقراطية، وأبعاد سياسية، قد تؤثر في عملها.

كما اتضح تأثيرها في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين. ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة. فقطاع المجتمع المدني لا يبرز فقط كجهة فاعلة واضحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وتركيبته. كما أنه يمتاز بكونه يعتمد في أنشطته على المتطوعين غالب الأحوال، كما تمتد أنشطته إلى كثير من المجالات التنموية بكافة أبعادها[٣٥٥].

ويتبدى دور منظمات المجتمع المدني في مهام عديدة، منها[٣٥٦]:

– توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

– تمتع منظماته بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته على الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

فقد باتت هذه المنظمات جهاتٍ مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي، فهي لا تلغي دور الحكومة بقدر ما تدعمه، وتسد النقص فيه، بفعل ديناميتها في التحرك، لا سيما في المناطق التي

---

٣٥٥) أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ، د. أحمد إبراهيم ملاوي ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد (٢) ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥٨.

٣٥٦) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ، سعيد ياسين موسى ، مجلة الحوار المتمدن ، ٣١٦٠ ، يناير ٢٠١٢. http://www.ahewar.org/debat/nr.asp.

يضعف فيها التواجد الحكومي كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات وفي إغاثة ما بعد الكوارث.

– المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال لها دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

– المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافها.

يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية[٣٥٧]:

– حرية التجمع وتيسير حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن. ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.

– تطوير الأُطر القانونية ذات الشأن، حيث إن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة، وكثرة مؤسسات المجتمع المدني في دولة ما دليل على استقرار هذه الدولة، وسيادة القانون فيها.

– التعددية والتسامح، حيث ينتمي لهذه المنظمات أعضاء عديدون، بغض النظر عن الديانة والثقافة واللغة والعرق، وهي تعمل أيضًا في مساعدة البشر دون أي شكل من أشكال التمييز.

– تنفيذ برامج متكاملة لخدمة المجتمع، ومن المهم وجود شبكات ومجالس تنسيقية بين هذه الجمعيات، من أجل تنسيق جهودها.

---

٣٥٧) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ، م س ، ص٢٦٠ ، ٢٦١.

– استقبال أشكال مختلفة من الدعم المادي من الأغنياء والموسرين، وهذا يقوي اللحمة الوطنية، ويساهم في الرقي المجتمعي.

أما عن دور منظمات المجتمع المدني في إحياء الفروض الكفائية، فهو دور محوري ومهم، ولا يمكن الاستغناء عنه، بل نحن أحوج إليه وإلى بنائه التنظيمي وفعاليته في الحركة، فمن المهم تكوين جمعيات ومراكز وهيئات وقفية التمويل، وتقبل التبرعات والهبات من الأفراد والمؤسسات، وتخصص لها أموال ثابتة من أوقاف خاصة بها. فتكون مستقلة الإدارة عن الجهات الحكومية، ولكن تسعى للمشورة والاستعانة بالخبراء من سائر الجهات، واستقلالها الإداري نابع من استقلالها المادي، وهذا يمنحها ديناميكية وحركة وفاعلية، للنهوض بالشباب.

أيضًا يكون لديها خبراء متعاونون مع سلطات الدولة وأجهزتها لاكتشاف المواهب والعباقرة المبكرين ومن ثم يتم إرشادهم وتبنيهم في هذه المراكز، ورعاية أفكارهم، حيث توفر هذه المراكز الأموال والدعم الكافي للموهوبين، على أن يتم تدريبهم على العمل بروح الفريق، لا الفردية، بل الجماعية. ويكون العمل محدودا بخطة سنوية أو فصلية، وهي مؤسسة على مشروعات علمية وبحثية واضحة المعالم، يتم تنفيذها، ومراقبة القائمين عليها، حتى لا تكون مجرد ديكور دون نتائج وفاعلية. وتخضع إدارتها الفنية والتربوية لعلماء وتربويين مختصين في رعاية الموهوبين والعباقرة، ويمكن أن تكون هذه الجهات مرتبطة بمراكز علمية وإثرائية في الخارج من أجل تطوير الأفكار، ومناقشة أبرز إنجازاتها، حتى يعلم الموهوب حجم موهبته وأين يقف تحديدا في العالم. وأيضًا يمكن أن تكون على صلة بالجامعات والعلماء ووزارات التربية وقطاعات الشباب والأندية وغيرها [٣٥٨].

---

٣٥٨) مراكز وقفية لرعاية الموهوبين ، د. مصطفى عطية ، مقال بمجلة البيان السعودية ، عدد فبراير ٢٠١٢م.

أيضًا، من المهم وجود مراكز بحثية مستقلة الإدارة والأنشطة، تقوم بمثابة مراكز دعم اتخاذ القرارات للمسؤولية ، وتقدم المشورات والأبحاث في القضايا والمشكلات المختلفة، وعندما نطالب باستقلالها، حتى تمثّل عيونا مراقبة لأجهزة الدولة ومساراتها وخططها، وتكون لها روح شفافة تتعرف على مشكلات الناس.

كذلك، نحتاج إلى ما يسمى مراكز التفكير Thinking Centers وهي شائعة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وتقوم بعصف ذهني عن قضايا المستقبل وكيف حال الوطن بعد عقود (ربع قرن أو نصف قرن مثلاً)، وتستعين في ذلك بعلم الدراسات المستقبلية ؛ والهدف منها إطلاق الطاقات والرؤى المبدعة لتخيّل المستقبل للوطن، واستشراف آفاقه.

أولويات الخطاب الكفائي :

إن استحضار علم الأولويات مع الفروض الكفائية، يساهم في تحديد المبادئ التي ينطلق منها كل من : الفرد والأسرة والجماعة والمنظمة والجمعية والهيئة والحكومة والدولة، من خلال مفاهيم واضحة، تشكل مبادئ مستقرة نفسيًا وعقليًا. فما أكثر الخلط الذي سقطت فيه أنفسٌ نتيجة غياب القواعد الحاكمة، وعدم نضج الفهوم لمعنى الأولويات في الشريعة والحياة.

بداية، نشير إلى أن المقصود بالخطاب الديني هو : "الأقوال والنصوص المكتوبة التي تصدر عن المؤسسات الدينية أو عن علماء الدين، أو التي تصدر عن موقف إيديولوجي ذي صبغة دينية أو عقائدية، والذي يعبِّر عن وجهة نظر محددة، إزاء قضايا دينية أو دنيوية أو الذي يدافع عن عقيدة معينة ويعمل على نشر هذه العقيدة"(٣٥٩).

---

٣٥٩) صور من الخطاب الديني المعاصر ، د. أحمد زايد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٧.

يتميز هذا التعريف بأنه حصر الخطاب الديني في كل من يتولّى الحديث عن الدين عقيدة وشريعة وقضايا. فهناك مؤسسات دينية معتمدة في الخطاب الديني الرسمي ، مثل وزارات الأوقاف ، وأهل الفتوى ، وعلماء الدين ، والباحثين الشرعيين ، والدُعاة... إلخ. وعندما نتحدث عن هؤلاء ، فنحن نحدد المنوط بهم تقديم الخطاب الديني ، بعيدًا عن غير المتخصصين ، وعندما نؤكد على دور هؤلاء ، فإننا نريد وضع مهمة الخطاب الديني الكفائي على شخصيات تمتلك الفهم المكتمل ، والمرجعية الصافية ، بعيدًا عن ذوي الأفكار المشوشة ، والنفوس المريضة ، المنشغلة بأمور دنيوية : مال ، شهرة ، منصب ، أو يتملكها الكسل والفتور ، فلا ترى في الإمكان أفضل مما هو كائن.

فلو تمكنّا أن ندخل في ثقافة الفرد المسلم إدراك الأولويّات بالنسبة له وأن يكون له منهجيةُ تحديدها ، وكيفية تطبيقها في واقعه ، فهذا سيعود بالنفع على الفرد وأسرته ومجتمعه ، التي من الصعب ترتيبها نظرًا لتشابكها مع مجموعة من القضايا والشؤون المختلفة ، وعليه أن يرسم خارطة لأولوياته فيقدّم ما حقه التقديم ، ويؤخر ما حقه التأخير ، ذلك لأن طموحات الإنسان تتجاوز في الغالب أوقاته ووسائله وأدواته كما تتجاوز قدراته الآنيّة سواء في إطار عدم توافر الشروط أو في دائرة وجود موانع ، وهذا في اختياره لأولوياته الشخصية والأسرية ، أما أولويات المجتمع والأمة ، فلابد من تضافر الجهود واستخدام الشورى بأوسع معانيها وأشكالها ، والقيام بالدراسات والمكثفة لسائر الجوانب الفاعلة والمؤثرة في حياة الأمة : السياسية منها والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، واستخدام سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ورصيد الخبرات والتجارب الإنسانية للوصول إلى تحديد مناسب لأولويات الأمة في مرحلة زمنية ما ، لذلك فإن من التبسيط ؛ اختزال كل هذا في دائرة فقهية ضيقة أو أحادية البُعد[٣٦٠].

---

٣٦٠) فقه الأولويات ، محمد الوكيلي ، م س ، صفحتا : ش ، ت.

إن علم الأولويات وفقهها يفيدنا في علاج الكثير من أمراض الأمة، والتي يمكن ملاحظتها في أمور عديدة، تشكّل تكبيلا كبيرا لكل من العقل، والقلب، والأداء للمسلم وجماعته المسلمة وفي هذا الصدد يمكن أن نتناول الدور المبتغى لكل من الفرد والجماعات في سبيل إحياء الفروض الكفائية[٣٦١] في النقاط الآتية:

– النهوض من الاستغراق في الجزئيات والتفاصيل والانشغال عن الكليات والعجز عن رد الجزئيات إلى الكليّات، والفروع إلى الأصول، وفهم العلاقة الدقيقة بينها، بالسعي إلى النظرة الشاملة المستندة إلى مقاصد الشريعة وكليّاتها. وهذا أساس في الفروض الكفائية، لأننا في حاجة إلى الاهتمام بالكليات أولاً، وإنجازها، قبل أن ننشغل بالجزئيات والفروع. وكم من طاقات من علماء الأمة تبددت بسبب إصرار القائمين على إنجاز فرع ناسين الأصل. والمثال الأبرز لذلك: اهتمام المسؤولين ببناء مستشفيات كبيرة ومستوصفات، ثم إهمال اختيار الكادر الصحي المناسب، سواء من داخل الوطن أو خارجه، والكارثة أشد، حين يحضرون الكادر من الخارج، ولا يسعون إلى تعليم الكوادر الوطنية وتجهيزها على أيدي الأجنبي المستقدم.

– التشبث بالتقليد والتبعية واعتبارها مصدر أمنٍ للنفس يحميها من المغامرة لاكتشاف المجهول بالإبداع أو الاجتهاد. فدائمًا المقلِّدون محتمون بجهود سابقيهم، وغير مستعدين لتحمّل عواقب النقاش لإتيانهم بالجديد. فتكون الدعوة المتوخاة: لنترك العقول تبدع، والنفوس تشرق، والأجساد تنطلق.

– تقديم الضعيف على القوي، والفرع على الأصل، كما نرى بالبدء بالنوافل على الفرائض، أو التحسينيات على الحاجيات، والحاجيات على الضروريات، وهذا عائد لافتقاد التفكير المنهجي العلمي الرصين المنضبط.وهذه القاعدة موجهة لكل

---

٣٦١) انظر: المرجع السابق، صفحة: ت وما بعدها في مقدمة الكتاب. مع إسهاب وتفصيل من جانبنا، وزيادات عديدة في سبيل الربط بالواقع وقضاياه، في محاولة لتقديم أسس واضحة لعلاقة الأولويات مع الفروض الكفائية المختلفة، ومحاولة رصد آثار غياب فقه الأولويات عن الخطاب الكفائي.

داعية، يقيم الدنيا ولا يقعدها لوجود مخالفة شرعية بسيطة (قد تكون من باب النوافل)، ويغض النظر عن أمور مفصلية في حياة الناس.

- العزوف عن الأخذ بالأسباب والميل إلى تجاوزها لأدنى سبب توكلاً أو تواكلاً أو اعتمادًا على مفترضات أو متوهمات، وعدم اتخاذ السببية منهجًا في التفكير. فالسببية تعني التفكير العلمي في القضايا، بالولوج فيها، ومعرفة أسباب حدوثها، ومن ثم التفكير العقلاني في ضوء مبادئ الشريعة.

- عدم التفريق بين الحق والرجال والركون إلى معرفة الحق بالرجال بدلاً من معرفة الرجال بإتباع الحق، بعيدًا عن الصنمية والشخصنة، من خلال إطراء المدح، والتركيز الإعلامي على شخصيات بعينها، قد يكون لها ما لها، وعليها ما عليها، خصوصًا من الدُعاة وعلماء الشريعة، فلابد من وضع الحق نصب أعيننا، بعيدًا عن الرجال وإن علوا.

- انحراف التفكير الناجم عن انحراف المنهجية وهذا واقع في أساليب البحث وإصدار الأحكام، وتحديد المهام والواجبات، والمنهجية لابد أن تكون علمية، بعيدًا عن العشوائية، وتغليب حظ النفس.

- الخلط بين الثوابت والمتغيرات، فالثوابت هي المبادئ والمصالح الدائمة والضروريات وكل ما يتصل بالكليات الخمس، أما المتغيرات فهي وقتية تنصرف للفروع لا الأصول، وللآني لا الدائم.

- عدم التأصيل الدقيق والتمحيص العميق، والميل إلى الارتجال والتبسيط المخل، بحجة تساوي النتائج أو تقارب المحصّلة.

- تبرئة الذات -من قِبل العالم أو المكلَّف- واتهام الآخرين بالتقصير، هروبًا من المسؤولية، وهذا ينعكس في مظاهر منها: المفاخرة بالذات، والتمدح بإنجازات لا قيمة لها أو لم يقم بها، أو نسب جهود الآخرين لذاته. ولعل هناك مثال حاضر، فعندما أرادت دولة عربية كبرى إطلاق قمر صناعي خاص بها، فإن الوزير المسؤول رفض اقتراحا مفاده أن تعلّم الكفاءاتُ الأجنبية الكوادرَ المحلية عمليةَ

التصنيع والإطلاق والتشغيل، وفضّل المسؤول أن يتم إطلاق القمر من قاعدة فرنسية، خلال ثلاثة أشهر ليسارع بالتباهي بالإنجاز، وظل علماء الوطن يصرخون عندما وجدوا أن مشغّلي القمر من الأجانب أيضًا، وباتت العملية الفنية رهينة بهم.

– بغياب الأولويات، يفصل الناس بين العلم والعمل، والنظر والتطبيق، وقد يؤدي إلى صراع بين أهل العلم وأهل العمل، لعدم تحديد العلاقات من جهة، ولعدم الفهم من جهة أخرى.

– فهم الأولويات حماية من الكسل والفتور النفسي والعقلي، ورفضًا لهيمنة الأوهام على العقل الإنساني، وما يسمى التعارض بين النقل والعقل.

– بتراجع علم الأولويات يسود الأمة الاتجاه الشكلي والرسوم، ولجوء البعض إلى الحيل والمخارج، هروبا من مواجهة الواقع أو إرجاء القضايا، كما يؤدي إلى تناقضات غير مبررة ولا مفهومة في سلوك الناس. وهناك من يتجاوز الواقع إلى خياله الخاص أو إلى ماضٍ بعيد.

– يحفظ علم الأولويات الناس من خلط قيم عديدة، مثل خلط الشجاعة بالتهور، والبخل بالاقتصاد، والكرم بالإسراف، هذا على مستوى الفرد، وأيضًا يكون على مستوى الجماعة وهذا هو الأنكى، فمثلا، حين يبالغ المسؤولون في الإنفاق على مؤتمراتهم ولقاءاتهم دون أن تسفر عن شيء ذي جدوى تحت دعوى الكرم والاستضافة فهذه مصيبة.

– في تجاوز الأولويات فقدان للموازين الدقيقة، لما يأخذ أو يدع، ولما يجب أن ينحاز إليه، أو في خياراته في التفكير والإنجاز وما يفيده شخصيا أو يفيد أسرته الصغيرة أو جماعته الوطنية. كما يؤدي إلى هيمنة التفكير الأحادي، والتسرع في إصدار الأحكام، لأنه لا معايير لديه في الحكم، ولا صبر على الدراسة الموضوعية الدقيقة.

- تجاوز الأولويات، يؤدي إلى النقد والتصحيح، لأن غياب المعايير الواضحة في الاختيار، يؤدي إلى غياب معايير النقد والتقويم.

- المشكلات الحادثة والخلافات الناجمة بين الحركات الإصلاحية وتيارات التغيير الاجتماعي سببها غياب فهم الأولويات المتفق عليها، وفي حالة الاتفاق على الأولويات، ينقشع الخلاف، وتتآلف القلوب.

obeikan.com